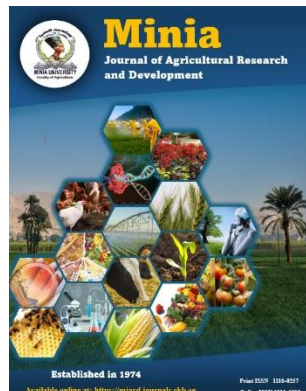




Minia Journal of Agricultural Research and Development

Journal homepage & Available online at:

<https://mjard.journals.ekb.eg>

دراسة تحليلية لقياس أثر الجهاز المصرفي في الحد من التضخم في الكويت

الحوراء نجف غلوم محمد حسن جمال

Received: 21 May 2025

Accepted: 26 May 2025

الملخص

استهدف هذا البحث: دراسة تطور معدل التضخم وكمية عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة و الناتج المحلي الإجمالي، واختبار إستقرار (Stationary) البيانات في الكويت، وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل التضخم) في الكويت، وتقدير معامل المرونة بين متغيرات الدراسة، وتمثلت فروض البحث في الفرضية الأولى: يوجد تأثير لكمية عرض النقود على معدل التضخم في الكويت، والفرضية الثانية: يوجد تأثير لسعر الصرف على معدل التضخم في الكويت، والفرضية الثالثة: يوجد تأثير لسعر الفائدة على معدل التضخم في الكويت، والفرضية الرابعة: يوجد تأثير للناتج المحلي الإجمالي على معدل التضخم في الكويت، وتم الحصول على بيانات الدراسة بالاستعانة بال مصادر التالية: التقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة، والمراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل – كتب – يوميات – تقارير ... الخ).

وكانت هم النتائج التي توصل إليها البحث: وجود علاقة بين معدل التضخم وكمية عرض النقود في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير في كمية عرض النقود ما مقداره حوالي ٥٢% من التغير في معدل التضخم، ووجود علاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره ٢٥% من التغير في معدل التضخم في الكويت والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى، ووجود علاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير في معدل التضخم، ووجود علاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير في سعر الصرف ما مقداره ٥٦% من التغير في معدل التضخم في الكويت والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى

مقدمة:

القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى (القاضي، ٢٠٠١). ويعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد

حاربت معظم الدول ظاهرة التضخم وواجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة لها تأثير عكسي على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية وفي حالة عدم

على كل القطاعات الاقتصادية والمالية، حيث إنها تؤدي دوراً بارزاً في تنفيذ السياسات النقدية للدولة مما يترتب على ذلك تحقيق الأهداف المرسومة بما فيها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على أسعار صرف العملة المحلية ومعدل نمو الدخل القومي وما يترتب على ذلك من رفع مستوى المعيشة وتقليص البطالة، إضافة إلى تحقيق فوائض متزايدة في ميزان المدفوعات والتي من شأنها دعم العملة المحلية عن طريق وفرة الإحتياجات من الذهب والعملات الأجنبية والتي بدورها تعزز الرصانة المالية للدولة واستقرار الأسعار عموماً. إن السياسة النقدية والمصرفية الأخرى لا تقل أهمية عن السياسة المالية أو الإنفاقية للدولة، في شقيها الجاري والإستثماري والواحدة تكمل الأخرى أو جزء منها. ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية بمفهومها الواسع تشمل السياسة المالية، وأن الأضرار الناجمة عن تدني قيمة العملة وأثره البالغ على حقوق الناس ومعاملاتهم التجارية والمصرفية أو التلاعب في المحتوى الذهبي أو المعدني للعملة قد جرى الالتفات إليه مبكراً في الأدبيات والتاريخ الاقتصادي للدول لما لذلك من أثر بالغ على تآكل ثروات الأفراد والدول. عليه، وكذلك فإنه يتعين المضي في تطبيق كل الأهداف المرسومة للسياسة المصرفية تنفيذاً للسياسة النقدية المعتمدة وقد لا يتم بالدرجة نفسها لكل الأهداف، إذ إن الأولويات قد تتغير حسب المسيرة الاقتصادية والهيكل الاقتصادي والمالي للبلد. وقد يتم التركيز في الفترة الإنتقالية أو الإقتصاد المتحول على الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم، كما حدث في بداية العقد الأخير بعد ٢٠٠٣، حيث استهدفت السياسة النقدية كأولوية استقرار سعر الصرف للعملة، الذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي لكل القطاعات الاقتصادية لتأثيره المباشر على أسعار السلع الإستهلاكية والإستثمارية والرواتب والأجور والقوة الشرائية للعملة، حيث يطلق على سعر الصرف للعملة بأنه المكون الأبرز للأسعار، فأى تغيير أو تحريك متعمد له صعوداً أو نزولاً يؤثر على كل القطاعات والشرائح الإجتماعية، كما أنه أداة فاعلة في إعادة توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدودة (بسام، ٢٠١٦).

تعيش الأنظمة المصرفية في السنوات الأخيرة فترة تحول هامة، مرجعها الأساسي الأزمات التي واجهتها وتحرير الأسواق المالية والتي تعرف بظاهرة العولمة والشمولية المالية، وحتى يصبح كل بلد يتعامل في مستوى هذه التطورات، عليه أن يمارس سياسة نقدية ومالية لتدعيم نظامه المصرفي ومواكبة هذه المتطلبات الجديدة. وما يميز الاقتصاديات الحديثة وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي، إذ تعمل هذه الأنظمة على تحقيق التوازن النقدي داخل الاقتصاد، ولعل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي و/أو هيئات أخرى تلعب الدور الفعال والرئيسي لإحلال هذا التوازن، وفي هذا الصدد،

أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي (العبدلي، ٢٠٠٢).

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها ويوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم فإنه لا يبدوا أن هناك إجماعاً من جانب الاقتصاديين على تعريف معين لهذا الاصطلاح، ويقاس التضخم بما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار، والتي يمكن أن تأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة حسب تكوين هذه المقاييس، وكذلك حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب والأوزان والترجيحات لكميات وأسعار المجموعات السلعية المختلفة. وهناك مقاييس أخرى تعتمد على مؤسسات الدولية (حنفى، ١٩٩٢).

وقد واجهت العديد من الدول النامية منذ بداية سبعينيات القرن الماض العديد من الاختلالات الاقتصادية تجلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع العجز في موازين المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر وغيرها من الاختلالات التي زادت حدتها مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى بأغلبية الدول النامية إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية (المقبلي، ٢٠٠٤).

وإتضحت ملامح ظاهرة العولمة المالية في العقد الأخير من القرن العشرين بما لها من إنعكاسات إيجابية وسلبية على الدول، وتتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحويلات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية بقصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنمو في مختلف أنشطتها. ولقد إنعكست التطورات في المجال المالي والمصرفي على معظم الأنشطة المصرفية لغالبية دول العالم، وأصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها ومسايرتها (أمنية، ٢٠٠٥).

ويشمل قطاع الخدمات جملة من الأنشطة المتعددة ومن بينها خدمات النقل؛ خدمات التأمين؛ خدمات الإستيراد والتصدير والخدمات المصرفية... إلخ. والخدمات المصرفية لها خصوصيتها وأهميتها حيث تمتد هذه الخدمات وتستعملها جميع المؤسسات المتواجدة في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتلعب دوراً فعالاً في إتمام وإنجاز الصفقات والمعاملات الاقتصادية والتجارية. والخدمات المصرفية متنوعة ويظهر ذلك في إقتصاد السوق، وتطورت هذه الخدمات بشكل كبير وواسع في الأونة الأخيرة من حيث النوع والكم (صالح، ٢٠١٢). نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه المصارف في اقتصادات الدول فإن لسياساتها المعتمدة تأثيرات كبيرة

المناخ الصحي المناسب لتجاوز الأزمة المالية وتدايها السلبية (الطعبي، ٢٠٠٩).

وشهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات هامة في الأعوام الماضية. فقد ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية وتزايد الإيرادات النفطية في طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ومنها بوجه خاص المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك امتدت طفرة السيولة نسبياً إلى المصارف العاملة في عدد من الدول العربية الأخرى، في ظل زيادة التدفقات المالية المتجهة إليها من الخارج. ولقد أصبحت قدرات القطاع المصرفي في الدول العربية على استقطاب موارد الطفرة المالية ومن ثم إعادة توزيعها بكفاءة لتمويل التنمية الاقتصادية محل اهتمامات المسؤولين والمحليين في الدول العربية. ولقد بذل العديد من الدول العربية جهوداً حثيثة لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي فيها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وقامت بتكثيفها خلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي في جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفء متطور. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والدول النامية أن القطاع المصرفي الكفء، هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوفرة وخفض كلفة التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك أصبح تحقيق كفاءة الجهاز المصرفي وتفعيل مساهماته في التنمية الاقتصادية لا يركز على الإصلاحات فقط، بل كذلك على انفتاحه على المنافسة الأجنبية ومن خلال تواجد المصارف العالمية في الأسواق المالية المحلية (العربي، ٢٠٠٨).

والسياسة النقدية في الكويت حكيمة وناجحة بكل المقاييس، وقد اشادت بأدائها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، مشيراً إلى أن معدلات نمو عرض النقد قد شهدت نمواً في شهر مايو عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٦٩١٢.٩ مليون دينار مقابل ٢٥٩١٢.٩ مليون دينار عام ٢٠١٠، وبمفهومه الأوسع بنحو ٢٦٩٣٧.٤ مليون دينار مقابل ٢٥٢٩٩.٥ مليون دينار عام ٢٠١٠. وقد شهدت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية تراجعاً بلغت نسبته ٥.٧% وتراجعت ودائع الحكومة بنسبة ٨.٨% وإجمالي الودائع تراجعت بنسبة ١.٦% في شهر مايو مقابل ابريل

يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة أساساً بالبنوك التجارية، وتتمثل هذه الوظائف في الإصدار النقدي الجديد؛ إقراض البنوك التجارية؛ تسيير عملية الاقتراض بين البنوك ومن أهمها توجيه وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إشرافه على البنوك التجارية (حورية، ٢٠٠٦).

تعد الكويت ثالث أكبر إقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي (بعد السعودية والإمارات)، وقد اتخذت الحكومة الكويتية خطوات أولية تجاه تحرير قطاعاتها الإقتصادية في العام الماضي، ويتضمن التشريع الصادر في عام ٢٠١٣ قانون جديد للإستثمار الأجنبي المباشر وقانون المؤسسات التجارية ويهدف إلى تخفيف القيود على ممارسة الأعمال التجارية في الكويت وإلي إنشاء "وحدة واحدة" لمساعدة الشركات على بدء عملياتها في الكويت. أعلن البنك المركزي الكويتي في مارس ٢٠١٤، أن البنوك الأجنبية يمكنها فتح فروع متعددة في الكويت (قبل ذلك كان للبنوك الأجنبية فتح فرع واحد فقط)، وتشير الفقرة الخاصة بالاتصالات في التشريع الصادر في ابريل ٢٠١٤ إلى إمكانية قيام الحكومة بتحرير قطاع الاتصالات وخلق فرص لمزيد من المنافسة في السنوات المقبلة. ومنحت شركات النفط التابعة للدولة عقود ذات قيمة عالية للإتحادات الأجنبية لتوسيع قدرات التكرير في الكويت بعد سنوات من التأجيل. وبدأ أيضاً التحرك نحو خصخصة البورصة الكويتية وشركة الخطوط الجوية الوطنية (Department, 2014).

ألقت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بمشاكل في الإئتمان العقاري، بظلال كثيفة على معظم الإقتصادات العالمية إن لم يكن جميعها، ولم يكن الإقتصاد الكويتي إستثناءً من هذه الحالة العالمية الشاملة، إذ إقتربت سوق الأوراق المالية الكويتية (البورصة) من الإنهيار الكامل، وواجهت شركات إستثمارية كبرى صعوبات كبيرة، وكانت أزمة بنك الخليج بمثابة إنذار مبكر لما يمكن أن تؤول إليه الحال في المصارف والمؤسسات المالية الكويتية، إذا لم تتخذ في وقت مبكر الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمة المالية العارمة وحماية الإقتصاد الكويتي. وترافق ذلك مع إنخفاض حاد في أسعار النفط وتدني كبير في إيرادات الدولة ربما يحد كثيراً من حريتها في الحركة، ولمواجهة الأزمة تم إصدار قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ لتعزيز الإستقرار الإقتصادي، ويؤكد الجميع أن القانون وحده لا يكفي فالمطلوب تعزيز الإنفاق الحكومي الرأسمالي وإطلاق المشروعات التنموية، فالسياسة النقدية وحدها لا تكفي والمطلوب سياسة مالية لإنتاج

الإستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت، وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٤ قد بلغ ٤.٣٩% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته ٢٠.١% مقابل الين الياباني، و ١٤.٥% مقابل اليورو، و ١٣.٢١% مقابل الفرنك السويسري، و ١٠.٤٧% مقابل الجنيه الإسترليني. وتشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى نمو عرض النقود بمفهومها الواسع (ن) بما نسبته ٣.٤% بنهاية عام ٢٠١٤، ونمو أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ إلى نمو بنسبة ٣.٠% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي، (٢٠٢١).

وتتبنى رؤية الكويت لعام ٢٠٣٥، تطلعات أمير البلاد التي أقرتها خطة التنمية الحالية وهي، تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي عالمي على المستويين المالي والتجاري للقطاعات الخاصة الرائدة في الأنشطة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية بدعم قابل للاستمرار من عامة المؤسسات، مع الحفاظ على القيم الوثيقة والهوية الوطنية من أجل تحقيق توازن التنمية الاقتصادية البشرية الذي تدعمه بنية تحتية وإطار قانوني مناسب وتوفير بيئة أعمال تجارية (مايكل، ١٩٩٩).

مشكلة البحث:

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لهذا نجد أن هذه الظاهرة أصبحت ذات إهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل، وهذا لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولمعالجة هذه الآثار وذلك من أجل تحقيق مستوى من الإستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويتطلب هذا إستعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة، ومن بين هذه السياسات لمكافحة والحد من ظاهرة التضخم السياسة النقدية والسياسة المالية. ونتيجة لعدم المعالجة الصحيحة وكذلك شدة التضخم في بعض الدول الاندماج مع

٢٠١١، مشيراً إلى أن ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي، فقد شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته نحو ٥.٣%، وأما حجم التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت خلال شهر مايو مقارنة يناير ٢٠١١ بنحو ٣.٩% مقابل ارتفاع حجم الودائع للفترة نفسها بنحو ٢.٩% فقط. ونسبة الكويتيين إلى غير الكويتين مازالت متدنية، وإن العمالة الهامشية مرتفعة ومكلفة على الاقتصاد المحلي، ونشاط الاقتصاد المحلي القصير الأمد سيعتمد على آلية تنفيذ مشروعات الخطة الانمائية التي تواجه تعثراً ملحوظاً في التنفيذ، ومن الضروري إجراء إصلاح حقيقي وفوري للخلل في موزانة الدولة وإلى ضرورة وضع آلية لتوزيع مصادر الدخل وامتصاص أي صدمات مفاجئة في أسعار النفط. وتعكس التطورات في مؤشرات عرض النقود خلال الجزء الأكبر من السنوات الثلاث الأخيرة حجم الازدهار الاقتصادي في الدولة. فوفقاً للبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي لعام ٢٠٠٦ نجد أن معدل نمو عرض السيولة المحلي (M2) المسجل أثناء الربع الأول كان كبيراً حيث وصل ١٠.٧% (صادق، ٢٠٠٧).

وتوسعت قاعدة النظام المصرفي والمالي في الكويت، فضلاً عن النمو في حجم عملياتها لمواكبة التطورات في أداء الاقتصاد الكلي. وزادت أيضاً صناديق الإستثمار المسجلة في البنك المركزي الكويتي من ٣٣ صندوق إلى ٦٦ صندوق إستثماري، وعلاوة على ذلك توسعت القاعدة المصرفية من خلال إنشاء بنوك جديدة والسماح بعمليات لفروع البنوك الأجنبية الدولية، ويظهر الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه مؤسسات الإستثمار في الاقتصاد الوطني من نمو ملموس في أصول هذه المؤسسات ومن خلال النمو السريع في حساباتها المنتظمة مما يعكس أهمية حجم الأموال التي تُديرها هذه المؤسسات في شكل إستثمارات العملاء. وقد صاحب هذه التطورات زيادة مشاركة المؤسسات في أنشطة الأسواق المحلية والدولية وزيادة العلاقات بين تلك المؤسسات والقطاعات المصرفية محلياً ودولياً. هذه كلها جوانب للتطور السريع في المؤشرات المالية الرئيسية لأداء هذه المؤسسات، والتي تتطلب تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات (Opening, 2009)

شهد عام ٢٠١٤ العديد من التطورات والمستجدات النقدية والمصرفية التي تعكس في مجملها إستمرار جهود بنك الكويت المركزي بما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، وتطورات الأسواق العالمية من جانب آخر. وتبرز في هذا الصدد جهود البنك في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتوجيهاتها الرامية إلى ترسيخ أجواء الإستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني بما يدعم النمو الاقتصادي، إلى جانب جهوده الرقابية لتعزيز أجواء الإستقرار المالي. وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٤، لتعكس جهود البنك في مجال المحافظة على

تبنيت معظم دول العالم جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الإقتصاد العالمي وذلك بالتخلي عن الإقتصاد الموجه وتبني آليات إقتصاد السوق والتي إشتملت علي عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي والمصرفي. ويعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لإقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الإقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة، وإنتشار واضح لفروعه، فهو يمد النشاط الإقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره (حنان، ٢٠١٤)، ويعد قطاع الخدمات من القطاعات الرئيسية والأساسية في ظل إقتصاد السوق، ويمكن القول أن مستوي تطور هذا القطاع يعتبر مؤشر أو مقياس لمدي الإنتقال والتحول والوصول في إقتصاد السوق، حيث يعتبر قطاع الخدمات من الهياكل الإرتكازية التي يقوم عليها إقتصاد السوق (بسطام، ٢٠١٦)

وشهد الإقتصاد الكويتي معدل نمو مرتفع خلال معظم سنوات العقد الأخير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فتراوحت معدلات النمو بين ٥.٣% عام ٢٠٠٣ و ٨.١% عام ٢٠٠٤ و ٦.٥% عام ٢٠٠٦ و ٥.٥% في عام ٢٠٠٧، إلا أن معدل النمو إنخفض في عام ٢٠٠٨، نتيجة لتأثر الكويت بالأزمة المالية العالمية ليصل إلى ٣%. وصاحب إرتفاع معدلات النمو إرتفاع مشابه لمعدل التضخم. حتى أنه وصل لمستويات قياسية لم تشهدها الكويت منذ ٢٥ سنة، حيث بلغ معدل التضخم ١٠.٤% في ديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بنفس الفترة في العام السابق. وللمحد من إرتفاع التضخم قام بنك الكويت المركزي بفك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار القائم منذ ٢٠٠٣ وربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة وخاصة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. ونتيجة للسياسات النقدية في الكويت وإنخفاض أسعار السلع العالمية إنخفض معدل التضخم ليصل إلى ٩% - على أساس مقارنة سنوية - في ديسمبر ٢٠٠٨ (جاسم، ٢٠١٤)، في حين انخفض معدل التضخم بدرجة كبيرة ليصل إلى ٢% عام ٢٠٢٠ (بيت التمويل الكويتي، ٢٠٢٠) نتيجة اسيسلات النقدية المتعددة، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما هو أثر الجهاز المصرفي في الحد من التضخم في الكويت؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة العلاقة بين معدل التضخم و بين كل من كمية عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة و الناتج المحلي الإجمالي وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الاهداف الفرعية التالية:

- ١- إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
- ٢- قياس أثر المتغيرات المستقلة السابقة على المتغير التابع (معدل التضخم) في الكويت

ظاهرة الركود، فظهرت مشكلة جديدة أطلق عليها الإقتصاديون الركود التضخمي، وهي مشكلة في بعض الأحيان صعبة التوافق الزمني في حلها، لأن محاربة التضخم تُعمق الركود ومحاربة الركود تزيد من إرتفاع الأسعار (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

وإتجه عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلي الإبقاء علي موقف السياسة النقدية دون تغيير خلال عام ٢٠١٤، فمن جهة إستمرت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة في معظم الدول العربية التي تتبني نظاماً ثابتة لأسعار الصرف مقابل الدولار بما ينسجم مع توجهات السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من المتوقع بقائها دون تغيير حتي عام ٢٠١٥ كون الدولار عملة الربط الرئيسية لعدد من الدول العربية. فيما إتجهت بنوك مركزية أخرى تتبني نظاماً ثابتة للصرف إلي خفض أسعار الفائدة في محاولة لحفز معدلات نمو الإئتمان الموجه للقطاع الخاص لدعم النمو الإقتصادي. في المقابل لجأ عدد من الدول العربية التي تتبني نظاماً مرنة للصرف إلي رفع أسعار الفائدة سواءً لإحتواء الضغوط التضخمية أو لضبط أوضاع السيولة المحلية. وقد شهد عام ٢٠١٤ إعلان مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي عزمه العودة إلي مسار السياسات النقدية التقليدية Normalization of monetary policy وهو ما سيؤثر علي موقف السياسة النقدية في الدول العربية عام ٢٠١٥ خاصة تلك التي تثبت عملاتها مقابل الدولار. فخلال السنوات الست الماضية، خفضت المصارف المركزية في إثنتي عشرة دولة عربية- تتبني نظاماً ثابتة لسعر الصرف أمام الدولار أو مقابل سلة من العملات يشكل الدولار الوزن الأكبر بها، يتمثل معظمها في الدول العربية المُصدرة للنفط- أسعار الفائدة المحلية لتصل إلي أدني مستوياتها في إطار الموقف التيسيري للسياسة النقدية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)، في المقابل لجأ عدد من الدول العربية التي تتبني نظاماً مرنة للصرف (ست دول عربية) إلي تشديد السياسة النقدية بما يعكس التطورات الإقتصادية التي واجهت هذه البلدان، حيث إتجهت هذه الدول إلي رفع أسعار الفائدة أو الإبقاء عليها عند مستويات مرتفعة إما بهدف توفير الموارد اللازمة لتمويل الدين الحكومي والذي تصاعد في أعقاب ظروف عدم الإستقرار التي مرت بها بعض هذه الدول أو لإحتواء الضغوط التضخمية (عناية، ٢٠٠٦).

مما يفرض علي القائمين علي الأجهزة المصرفية إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الإستفادة من تلك التطورات والتقليل من أثارها وإنعكاساتها السلبية بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره. ولقد

الوقوع في مشاكل التقديرها والتي اهمها مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة السببية اي تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويهدف إختيار سكون السلسلة الزمنية إلى الحصول على سلاسل زمنية مستقرة Stationary، وهذا ما يمثل الفرض الرئيسي في تقدير العلاقات من خلال السلاسل الزمنية.

يمكن تحديد ما إذا كان متغير ما ساكناً من خلال المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول؟ للإجابة على هذا السؤال، اقترح Engle و Granger (1987) استخدام اختبار ديكي- فولر المطور (المركب) Augmented Dickey-Fuller (Test)، واختصاراً (ADF). كما يمكن أيضاً استخدام اختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test) واختصاراً (p-p).

ولإجراء اختبار ADF فإننا نستخدم المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-j} + \sum \delta_i \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$
حيث ΔY_t تمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها، k عدد الفجوات الزمنية، Δ يرمز للفرق الأولى للسلسلة، $\sum$ ترمز لعلاقة الجمع، ξ يمثل عنصر الخطأ في النموذج وكلاً من β, δ, α ترمز للمعالم المراد تقديرها.

بعد ذلك يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

(عدم سكون المتغير Y = يحتوي جذر الوحدة)

$$H_0: \beta < 0$$

(سكون المتغير Y في مستواه = متكامل من الدرجة

$$H_a: \beta = 0 \text{ (صفر)}$$

ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولة أو الحرجة (وذلك في قيمتها المطلقة) والتي اقترحها ماكنون (Mackinnon 1991).

حيث يتم إجراء الإختبارات علي ثلاث مراحل حتى تستقر البيانات وتتمثل المراحل الثلاث فيما يلي:

١- مرحلة حد ثابت بدون اتجاه زمني Intercept.

٢- مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.

٣- مرحلة بدون حد ثابت واتجاه زمني None

ويقال عن بيانات السلسلة الزمنية أنها مستقرة ، عندما تكون هذه البيانات مستقرة أفقياً حول محور السينات (محور الزمن) أي أنها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الوقت. أما في حالة وجود نمواً أو هبوطاً في البيانات وتعتمد علي اتجاه زمني ، فيقال عن السلسلة الزمنية أنها غير مستقرة (Non stationary). ومن الأساليب المعاصرة في تحديد إستقرار البيانات هو إختبارات جذر الوحدة والذي يعتمد علي المعادلة التالية:

$$y_t = \rho y_{t-1} + \xi_t$$

حيث تمثل y_t المتغير في الفترة t ، ξ_t حد الاضطراب والذي يتصف بالضوضاء البيضاء (White

فروض البحث: تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير لكمية عرض النقود علي معدل التضخم في الكويت

الفرضية الثانية: يوجد تأثير لسعر الصرف علي معدل التضخم في الكويت

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير لسعر الفائدة علي معدل التضخم في الكويت

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير للناتج المحلي الإجمالي علي معدل التضخم في الكويت

الطريقة البحثية ومصادر بيانات البحث

تم الحصول علي بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر التالية:

١- التقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة.

٢- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل - كتب - يوميات - تقارير ... الخ).

٣- وقد استخدمت الدراسة اساليب التحليل الاحصائي والقياسي الوصفية والكمية لتحقيق الاهداف السابقة متمثلة في اختبارات جذر الوحدة لإختبار مدي إستقرار متغيرات الدراسة لتحديد النموذج القياسي الملائم وكذا تقدير العلاقات الانحدارية البسيطة والمتعددة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع موضوع الدراسة.

النتائج البحثية ومناقشتها:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين معدل التضخم وبين كل من كمية عرض النقود وسعر الصرف وسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي، ولدراسة هذه العلاقة تم أولاً إختبار مدي إستقرار متغيرات الدراسة لتحديد النموذج الملائم ، وثانياً تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفيما يلي نتائج خطوات تقدير هذه العلاقة:

أولاً إختبار مدي إستقرار متغيرات الدراسة لتحديد النموذج الملائم

وقد اعتمدت الباحثة في هذا المجال طريقة مُعاصرة في القياس الإقتصادي تُكرس لتحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية للمتغيرات ، تتضمن إختبارات إستقرار بيانات السلاسل الزمنية باستخدام إختبارات جذر الوحدة Unit Root Stationary Test ، ويعتبر إختبار جذر الوحدة من الإختبارات الرئيسية التي تعمل علي دراسة مدى سكون السلاسل الزمنية كخطوة أولية نحو تحليل علاقة الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويتأسس إختبار جذر الوحدة علي مجموعة من الإختبارات الفرعية، والتي تعمل وفقاً لعدد من التحليلات المختلفة ولكنها تهدف في النهاية إلى قياس مدى سكون السلسلة الزمنية من عدمه لتقادي

٢. $S^*(I)$: التباين طويل الأجل المقدر.

ويتميز اختبار KPSS بأنه يعمل على التفرقة بين السلاسل التي يمكن أن تكون ساكنة والسلاسل غير الساكنة والتي تظهر جذر للوحدة، بالإضافة إلى التمييز بين السلاسل التي تحتوي على مجموعة من البيانات لا يمكن من خلالها التمييز بما إذا كانت السلسلة ساكنة أو متكاملة (Kwiatkowski, 1992) وتكون فروض الاختبار على النحو التالي:

١- **الفرض العدمي**: السلسلة ساكنة ولا يوجد بها جذر

$$H_0: \alpha = 0 \text{ للوحدة.}$$

٢- **الفرض البديل**: السلسلة غير ساكنة ويوجد بها جذر

$$H_1: \alpha > 0 \text{ للوحدة.}$$

ويتم قبول فرض العدم إذا ما كانت قيمة تاو المحسوبة T_{cal} أكبر من قيمة تاو الجدولية T_{tab} عند ١%، ٥%، ١٠%، وتصبح السلسلة في هذه الحالة مستقرة من الدرجة صفر ويرمز لها بالرمز $I(0)$. بينما يتم قبول الفرض البديل إذا ما كانت قيمة تاو المحسوبة T_{cal} أقل من قيمة تاو الجدولية T_{tab} عند ١%، ٥%، ١٠%، ويكفي أن يتحقق هذا الشرط عند أحد هذه القيم الحرجة.

وفي حالة قبول الفرض البديل والقائل بوجود جذر للوحدة في السلسلة الزمنية، هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ومن ثم أخذ الفروق الأولى للسلسلة، وإذا استقرت السلسلة عند هذا الوضع فإنها تصبح سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز $I(1)$.

وإذا لم تستقر السلسلة عند هذا الوضع فإنه يتم أخذ الفروق الثانية للسلسلة، فإذا استقرت السلسلة عند هذا الوضع فإنها تصبح سلسلة مستقرة من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز $I(2)$. ويلاحظ أنه لا يمكن إجراء الانحدار إلا على السلاسل المستقرة. وفيما يلي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

أ- **إختبارات جذر الوحدة بين معدل التضخم IK وكمية عرض النقود MK**

١- **إختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller)**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم استقرار البيانات عند رتبة المستوي، إلا أنها استقرت عند مستوي فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة **Intercept**.

٢- **إختبار Phillips-Perron**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم استقرار البيانات عند رتبة المستوي إلا أنها استقرت عند مستوي فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة **Intercept**.

٣- **إختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)**

Noise) بوسط حسابي يساوي صفر ($\mu=0$) وتباين ثابت ($\sigma^2=1$) ξ_t cov. عندما تكون ($\rho=1$) مقبولة إحصائياً فإن ذلك يدل على عدم الاستقرار وأن البيانات تعاني من الجذر الأحادي. ولا بد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (y_t) إذا كانت غير مستقرة، نأخذها بصيغة الفروق للدرجة ($d, 1, 2, \dots$) لجعلها مستقرة. وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Integrated) من الدرجة d ، ونشير لها بالرمز $y_t \sim I(d)$. ويلاحظ المتتبع للدراسات الإقتصادية التطبيقية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، بأن أكثر الطرق استخداماً في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) إختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller)، وإختبار Phillips-Perron، ويعتمد إجراء هذه الاختبارات على التحليل في ظل الافتراض بأن السلسلة الزمنية محل الدراسة غير ساكنة ويوجد بها جذر للوحدة وبالتالي يعتمد الفرض العدمي هنا على أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى على الأقل $I(1)$ ، كما يلي:

١- **الفرض العدمي**: السلسلة ساكنة ولا يوجد بها جذر للوحدة.

$$H_0: \alpha = 1$$

٢- **الفرض البديل**: السلسلة غير ساكنة ويوجد بها جذر للوحدة.

$$H_1: \alpha \neq 1$$

ولكن يؤخذ على مثل تلك الاختبارات أن تقديراتها معيبة وغير دقيقة، حيث أنه لا يمكن الإعتماد عليها في ظل السلاسل الزمنية القصيرة نسبياً وهو ما يطلق عليه تشوهات الحجم وعدم ثبات السكون (Hanck, 2009)، وفي سبيل تلافى مثل تلك المشكلة فإنه يمكن الاعتماد على اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin

(KPSS)، والذي يبحث الإرتباط الذاتي للسلسلة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية. حيث يُعد اختبار KPSS الإختبار الأكثر شمولاً بين اختبارات جذر الوحدة للتحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية. ويتميز هذا الاختبار بتلافيه للمشكلة السابقة كما أنه يعمل على اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية عكس الاختبارات الأخرى والتي تعمل على اختبار مدى عدم سكون السلسلة، حيث يختلف الفرض العدمي هنا ليصبح عبارة عن فرض أن السلسلة الزمنية موضع الاختبار ساكنة في الزمن (t) من خلال مضاعف لاجرانج (Lagrange Multiplier (LM) كما يلي:

$$LM = \frac{T^{-1} \sum_{t=1}^T S_t^2}{S^*(I)}$$

حيث أن:

١. S_t^2 : المجاميع الجزئية لبواقي تقدير النموذج، أي

$$S_t = \sum_{i=1}^t e_i^2$$

إيجابية تجاه السكون حيث إستقرت جميعها وهذا ما يعنى
أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهذا
ما يلاحظ من خلال رقم جدول رقم (١)

تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند
رتبة المستوي إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق الدرجة
الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept، حيث كانت النتائج

جدول (١) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) Test

Variable	ACF Test statistics			
	LM-Stat.	The Critical Values		
		1%	5%	10%
IK	0.500000	0.739000	0.463000	0.347000
MK	0.592245	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: إختبارات EVIEWS

٣- إختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)

تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات
عند رتبة المستوي إلا أنها إستقرت عند مستوي
فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept،
حيث كانت النتائج إيجابية تجاه السكون حيث
إستقرت جميعها وهذا ما يعنى أن جميع السلاسل
مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهذا ما يلاحظ من
خلال جدول رقم (٢)

ب- إختبارات جذر الوحدة بين معدل التضخم **IK**
وسعر الصرف **EK**

١- إختبار **ADF(Augmented Dickey-Fuller)**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات
عند رتبة المستوي، إلا أنها إستقرت عند مستوي
فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept.
٢- إختبار **Phillips-Perron**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات
عند رتبة المستوي، إلا أنها إستقرت عند مستوي
فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept.

جدول (٢) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) Test

Variable	ACF Test statistics			
	LM-Stat.	The Critical Values		
		1%	5%	10%
IK	0.500000	0.739000	0.463000	0.347000
EK	0.507113	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: إختبارات EVIEWS

٣- إختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)

تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند
رتبة المستوي ، إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق
الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept، حيث
كانت النتائج إيجابية تجاه السكون حيث إستقرت
جميعها وهذا ما يعنى أن جميع السلاسل مستقرة من
الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهذا ما يلاحظ من خلال جدول
رقم (٣)

ج- إختبارات جذر الوحدة بين معدل التضخم **IK**
وسعر الفائدة **SK**

١- إختبار **ADF(Augmented Dickey-Fuller)**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند
رتبة المستوي، إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق
الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept.
٢- إختبار **Phillips-Perron**
تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند
رتبة المستوي ، إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق
الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept.

جدول (٣) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) Test

Variable	ACF Test statistics			
	LM-Stat.	The Critical Values		
		1%	5%	10%
IK	0.500000	0.739000	0.463000	0.347000
SK	0.503239	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: إختبارات EVIEWS

فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept

٣- إختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)

تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند رتبة المستوى وكذلك عند مستوي فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق الدرجة الثانية $I(2)$ ، حيث كانت النتائج إيجابية تجاه السكون حيث إستقرت جميعها وهذا ما يعنى أن جميع السلاسل مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وهذا ما يلاحظ من خلال جدول رقم (٤)

د- إختبارات جذر الوحدة بين معدل التضخم IK والنتائج المحلي الإجمالي (النمو الإقتصادي) GK

١- إختبار ADF(Augmented Dickey-Fuller) تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند رتبة المستوى ، إلا أنها إستقرت عند مستوي فروق الدرجة الأولى $I(1)$ ، وفي حالة Intercept

٢- إختبار Phillips-Perron تم إجراء الإختبار وقد تبين عدم إستقرار البيانات عند رتبة إلا أنها إستقرت عند مستوي

جدول (٤) Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) Test

Variable	ACF Test statistics			
	LM-Stat.	The Critical Values		
		1%	5%	10%
IK	0.500000	0.739000	0.463000	0.347000
GK	0.567160	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: إختبارات EVIEWS

أظهرت النتائج إستقرار السلاسل وذلك لقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل حيث جاءت قيمة معامل لاجرانج غير معنوية (٠,٥٩٢) ؛ (٠,٥٠٧) ؛ (٠,٥٠٣) و (٠,٥٦٧) علي التوالي. وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بإختبار إستقرار متغيرات الدراسة وفقاً لإختبار KPSS ، فإنه يمكن الإعتماد علي نتائج تحليل الإنحدار والتي سيتم إجراؤها في الجزئية التالية.

وتبين بعد إجراء إختبار KPSS على كافة السلاسل الزمنية ، أنها قد أعطت نتائج إيجابية تجاه السكون، ويتضح من الجدول رقم (٥) ، أن متغير معدل التضخم (IK) قد إستقر، وقد سكنت جميع السلاسل ، حيث جاءت قيمة معامل لاجرانج غير معنوية وتساوى (٠,٥٠٠) ، كما جاء إختبار سكون سلسلة كمية عرض النقود (Mk) وسعر الصرف (Ek) وسعر الفائدة (Sk) والنتائج المحلي الإجمالي (Gk) على نفس السياق، فقد

جدول (٥): نتيج إختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) Test على المتغيرات موضوع الدراسة

Variable	ACF Test statistics			
	LM-Stat.	The Critical Values		
		1%	5%	10%
IK	0.500000	0.739000	0.463000	0.347000
MK	0.592245	0.739000	0.463000	0.347000
EK	0.507113	0.739000	0.463000	0.347000
SK	0.503239	0.739000	0.463000	0.347000
GK	0.567160	0.739000	0.463000	0.347000

المصدر: إختبارات EVIEWS

الدراسة (٢٠٢٠-٢٠٢١) حيث بلغ متوسط كمية عرض النقود بالمليار دولار بالكويت حوالي ٦٠.١٥ مليار دولار وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٦.٠٩ مليار دولار بينما يبلغ متوسط معدل التضخم حوالي ٣.١٢% في حين يبلغ متوسط سعر الصرف حوالي ٠.٢٩٣ دولار

ثانياً: قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل التضخم) في الكويت
وتم قياس أهم المؤشرات الوصفية لتلك المتغيرات من خلال استخدام أسلوب الاحصاء الوصفي للحصول على أهم مقاييس النزعة المركزية والتشتت باستخدام برنامج Eviews كما هو موضح بجدول رقم (٦) خلال فترة

جدول رقم (٦): المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة في الكويت (يجب وضع وحدات القياس)

	IK التضخم (%)	MK عرض النقود (مليار دولار)	EK سعر الصرف	SK سعر الفائدة (%)	GK الناتج المحلي (مليار دولار)
Mean	٣.١٢٤٢٨٦	٦٠.١٥٨١٠	٠.٢٩٣٨١٠	٣.٩٦٤٧٦٢	٨٦.٠٩٠٤٨
Median	٢.٩٩٠٠٠٠	٤٤.٨٢٠٠٠	٠.٣٠٠٠٠٠	٣.٤٧٠٠٠٠	٨٠.٨٠٠٠٠
Maximum	١٠.٥٨٠٠٠	١١٨.٤١٠٠	٠.٣١٠٠٠٠	٦.٥٣٠٠٠٠	١٧٤.٠٠٠٠
Minimum	٠.١٣٠٠٠٠	٢٤.٤٩٠٠٠	٠.٢٧٠٠٠٠	٢.٠٢٠٠٠٠	٢٥.٩٠٠٠٠
Std .Dev.	٢.٢٧٢٥٢٢	٣٥.٥٤٧١٦	٠.٠١١١٧٠	١.٧١١٣٧٣	٥٤.١٥٩٢٢
Skewness	١.٥٨٢٠٢٤	٠.٤٣٦٢٨٥	٠.٣٥٥٨١٨-	٠.١٧٤٥٠٥	٠.٣٤٩٧٤٨
Kurtosis	٦.٥٥٤٨١٦	١.٥٦٤١٧٦	٢.٣١٣٠٢١	١.٣٦٥٢٢٦	١.٦٣٠٦٥٩
Jarque-Bera	١٩.٨١٦٩٣	٢.٤٧٠٠٩٧	٠.٨٥٦٠٧٠	٢.٤٤٥٠٠٧	٢.٠٦٨٨٤٢
Probability	٠.٠٠٠٠٥٠	٠.٢٩٠٨٢١	٠.٦٥١٧٨٩	٠.٢٩٤٤٩٢	٠.٣٥٥٤٣٢
Sum	٦٥.٦١٠٠٠	١٢٦٣.٣٢٠	٦.١٧٠٠٠٠	٨٣.٢٦٠٠٠	١٨٠٧.٩٠٠
Sum Sq. Dev.	١٠٣.٢٨٧١	٢٥٢٧٢.٠١	٠.٠٠٢٤٩٥	٥٨.٥٧٥٩٢	٥٨٦٦٤.٤٢
Observations	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١

المصدر: إختبارات EViews

وعند إختبار العلاقة وفقاً للمعايير الإقتصادية ، تبين أن العلاقة موجبة بين التضخم وكمية عرض النقود في الكويت ، وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الإقتصادية. ومن الناحية الإحصائية ، تبين أنه توجد معنوية لكلاً من ثابتي المعادلة من خلال إختبار قيمة t ، فضلاً عن معنوية العلاقة ككل عند إختبار قيمة f ، لكن من ناحية المعايير القياسية توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation وفقاً لاختبار Durbin-Watson حيث جاءت القيمة الإحصائية المحسوبة لـ Durbin-Watson أقل من الحد الأدنى النظري لهذا الإختبار (١.١٨٦) وهو ما يُشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء ، حيث الحد الأدنى DN لسلسلة زمنية ٢٠ سنة وعدد المتغيرات المستقلة (متغير واحد) وعند مستوي المعنوية ٥% هو ١.٢٠١ والحد الأقصى DA هو ١.٤١١ ، وبذلك نجد أن القيمة الإحصائية المحسوبة أقل من الحد الأدنى وبالتالي توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، ومعامل الارتباط R (٠.٤٦) ومعامل التحديد R^2 (٠.٢١)

١- قياس أثر كمية عرض النقود على التضخم في الكويت
ولقياس أثر كمية عرض النقود على التضخم في الكويت خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وباستخدام برنامج SPSS ، من خلال نموذج إحداد خطي بسيط باستخدام العلاقة التالية:

$$I_k = A + Bx_1$$

حيث I_k تدل على معدل التضخم
 A هي ثابت المعادلة

Bx_1 هي مقدار التغير السنوي لأثر كمية عرض النقود على التضخم في الكويت
وجاءت القيم في المعادلة على النحو التالي:

$$I_k = 1.366 + 2.922E-02X_1$$

$$t \quad (1.508) \quad (2.240)^*$$

$$R^2 = 0.21 \quad F \text{ ratio} = 5.019^{**} \quad D-W = 0.46$$

الأدنى النظري لهذا الإختبار (١.٢٨١) وهو ما يُشير إلي إمكانية وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء ، حيث الحد الأدنى DN لسلسلة زمنية ٢٠ سنة وعدد المتغيرات المستقلة (متغير واحد) وعند مستوي المعنوية ٥% هو ١.٢٠١ والحد الأقصى DA هو ١.٤١١ ، ومعامل الارتباط (٠.٧٨٢) R ومعامل التحديد R^2 (٠.٦١١) وقيمة f (٢٩.٨٥٠) حيث Fc معنوية. ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي ، تم استخدام إختبار السلسلة الزمنية من خلال خاصية Cochran-Orcutt ، نجد أنه قد تعدل التقدير الخاص ب Durbin-Watson إلي (١.٦٨٨) والمعادلة كانت كالآتي:

$$Ik = 52.7149 + -4.6061X_2$$

$$t \quad (4.8948)** \quad (-168.836)**$$

$$R^2 = 0.56 \quad F \text{ ratio} = 29.8** \quad D-W = 1.688$$

والنتائج معنوية جداً ومعامل التحديد ٠.٥٦ ، وقيمة Durbin-Watson (١.٦٨٨) وهي أكبر من الحد الأدنى والحد الأقصى ، ومن ثم يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا يُشير إلي جودة النموذج.

ومما سبق يتضح من النتائج ، أن كلاً من ثابتي المعادلة معنوي بما يُشير إلي وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم وسعر الصرف في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير في سعر الصرف ما مقداره ٥٦% من التغير في معدل التضخم في الكويت والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى.

- معامل المرونة بين التضخم وسعر الصرف

$$\partial Ik / \partial EK * Ek / IK = -0.029$$

وهو ما يعني أنه بزيادة سعر صرف الدينار أمام الدولار ينخفض التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٢٩% تقريباً والعكس صحيح ، أي بعبارة أخرى، بانخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار يرتفع التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٢٩% تقريباً.

٣- قياس أثر سعر الفائدة علي التضخم في الكويت ولقياس أثر سعر الفائدة علي التضخم في الكويت خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٠١ ، وباستخدام برنامج SPSS ، من خلال نموذج إحداد خطي بسيط باستخدام العلاقة التالية:

$$Ik = A + Bx_3$$

حيث Ik تدل علي معدل التضخم
A هي ثابت المعادلة

Bx_3 هي مقدار التغير السنوي لأثر سعر الفائدة علي التضخم في الكويت.

وجاءت القيم في المعادلة علي النحو التالي:

$$Ik = 1.366 + 2.922EX_3$$

$$t \quad (1.508)^{ns} \quad (2.240)*$$

$$R^2 = 0.0.005 \quad F \text{ ratio} = 5.019** \quad D-W = 0.99$$

وقيمة f (٥.٠١٩) حيث Fc معنوية. ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي ، تم استخدام إختبار السلسلة الزمنية من خلال خاصية Cochran-Orcutt Estimates ، نجد أنه قد تعدل التقدير الخاص ب Durbin-Watson إلي (١.٩٤١) والمعادلة كانت

$$Ik = 1.2783357 + 2.1961480X_1$$

$$t \quad (1.31)^{ns} \quad (0.03)^{ns}$$

$$R^2 = 0.519 \quad F \text{ ratio} = 5.019** \quad D-W = 1.941$$

والنتائج الخاصة بإختبار Durbin-Watson معنوية جداً ومعامل التحديد ٠.٥١٩ ، وقيمة Durbin-Watson (١.٩٤١) وهي أكبر من الحد الأدنى والحد الأقصى ، ومن ثم يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا يُشير إلي جودة النموذج .

ومما سبق يتضح من النتائج ، أن كلاً من ثابتي المعادلة غير معنوي بما يُشير إلي وجود عدم وجود علاقة بين معدل التضخم وكمية عرض النقود في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى، يفسر التغير في كمية عرض النقود ما مقداره حوالي ٥٢% من التغير في التضخم.

- معامل المرونة بين التضخم وكمية عرض النقود (العلاقة غير معنوية)

$$\partial Ik / \partial MK * Mk / IK = 0.883$$

وهو ما يعني أنه بزيادة كمية عرض النقود بمقدار وحدة واحدة (مليار دولار) يزيد التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٨٨% تقريباً

٢- قياس أثر سعر الصرف علي التضخم في الكويت ولقياس أثر سعر الصرف علي التضخم في الكويت خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٠١ ، وباستخدام برنامج SPSS ، من خلال نموذج إحداد خطي بسيط باستخدام العلاقة التالية:

$$Ik = A + Bx_2$$

حيث Ik تدل علي معدل التضخم
A هي ثابت المعادلة

Bx_2 هي مقدار التغير السنوي لأثر سعر الصرف علي التضخم في الكويت.

وجاءت القيم في المعادلة علي النحو التالي:

$$Ik = 49.852159.040X_2$$

$$t \quad (5.825)** \quad (-5.464)**$$

$$R^2 = 0.611 \quad F \text{ ratio} = 29.8** \quad D-W = 0.782$$

وعند إختبار العلاقة وفقاً للمعايير الإقتصادية ، تبين أن العلاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف ، وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الإقتصادية. ومن الناحية الإحصائية ، تبين أنه توجد معنوية لكلاً من ثابتي المعادلة من خلال إختبار قيمة t ، فضلاً عن معنوية العلاقة ككل عند إختبار قيمة f ، لكن من ناحية المعايير القياسية توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation وفقاً لإختبار Durbin-Watson حيث جاءت القيمة الإحصائية المحسوبة ل Durbin-Watson أكبر من الحد

برنامج SPSS ، من خلال نموذج إنحدار خطي بسيط باستخدام العلاقة التالية:

$$I_k = A + Bx_4$$

حيث I_k تدل علي معدل التضخم
و A هي ثابت المعادلة

و Bx_4 هي مقدار التغير السنوي لأثر الناتج المحلي الإجمالي علي التضخم في الكويت.

وجاءت القيم في المعادلة علي النحو التالي:

$$I_k = 1.090 + 2.363E-02X_4$$

$$t \quad (1.357)^{ns} \quad (2.970)^{**}$$

$$F_c = 8.822^{**}$$

$$R^2 = 0.317 \quad D-W = 1.182$$

وعند اختبار العلاقة وفقاً للمعايير الإقتصادية ، تبين أن العلاقة موجبة بين التضخم الناتج المحلي في الكويت ، وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الإقتصادية. ومن الناحية الإحصائية ، تبين أنه توجد معنوية لمعدل تغير الناتج المحلي المعادلة من خلال اختبار قيمة t ، فضلاً عن معنوية العلاقة ككل عند اختبار قيمة f ، لكن من ناحية المعايير القياسية توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation وفقاً لاختبار Durbin-Watson حيث جاءت القيمة الإحصائية المحسوبة لـ Durbin-Watson أقل من الحد الأدنى النظري لهذا الاختبار (1.182) وهو ما يشير إلي وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء ، حيث الحد الأدنى DN لسلسلة زمنية ٢٠ سنة وعدد المتغيرات المستقلة (متغير واحد) وعند مستوي المعنوية ٥% هو ١.٢٠١ والحد الأقصى DA هو ١.٤١١ ، وبذلك نجد أن القيمة الإحصائية المحسوبة أقل من الحد الأدنى وبالتالي توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، ومعامل الارتباط $R(0.563)$ ومعامل التحديد $R^2(0.317)$ وقيمة $f(8.822)$ حيث F_c معنوية. والمعادلة كانت :

$$I_k = 0.946501 + 2.94882 X_4$$

$$t \quad (1.093335)^{ns} \quad (0.024704)^{ns}$$

ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي ، تم استخدام اختبار السلسلة الزمنية من خلال خاصية Cochrane-Orcutt Estimates ، نجد أنه قد تعدل التقدير الخاص بـ Durbin-Watson إلي (1.862) ، والناتج معنوية ومعامل التحديد ٠.٢٥ ، وقيمة Durbin-Watson أكبر من الحد الأدنى والحد الأقصى ، ومن ثم يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا يشير إلي جودة النموذج . ومما سبق يتضح من النتائج ، أن كلاً من ثابتي المعادلة معنوي بما يشير إلي وجود علاقة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى ، يفسر الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره ٢٥% من

وعند اختبار العلاقة وفقاً للمعايير الإقتصادية ، تبين أن العلاقة موجبة بين التضخم وكمية عرض النقود في الكويت ، وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الإقتصادية. ومن الناحية الإحصائية ، تبين أنه توجد معنوية فقط لمعدل التغير سعر الفائدة المعادلة من خلال اختبار قيمة t ، فضلاً عن معنوية العلاقة ككل عند اختبار قيمة f ، لكن من ناحية المعايير القياسية توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation وفقاً لاختبار Durbin-Watson حيث جاءت القيمة الإحصائية المحسوبة لـ Durbin-Watson (0.990) وهي أقل من الحد الأدنى النظري لهذا الاختبار وهو ما يشير إلي وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء ، ومعامل الارتباط $R(0.067)$ ومعامل التحديد $R^2(0.005)$ وقيمة $f(5.019)$ حيث F_c غير معنوية. ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي ، تم استخدام اختبار السلسلة الزمنية من خلال خاصية Cochrane-Orcutt Estimates ، نجد أنه قد تعدل التقدير الخاص بـ Durbin-Watson إلي (1.941) والمعادلة كانت كالآتي:

$$I_k = 1.2783357 + 2.1961480X_3$$

$$t \quad (1.31)^{ns} \quad (0.03)^{ns}$$

$$R^2 = 0.0519 \quad F \text{ ratio} = \dots \quad D-W = 1.94$$

والنتائج احصائياً ليست معنوية ومعامل التحديد ٠.٥١٩ ، وقيمة Durbin-Watson (1.941) وهي أكبر من الحد الأدنى والحد الأقصى ، ومن ثم يمكن الجزم بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا يشير إلي جودة النموذج. ومما سبق يتضح من النتائج ، أن كلاً من ثابتي المعادلة معنوي بما يشير إلي وجود علاقة بين التضخم وسعر الفائدة في الكويت خلال فترة الدراسة. وبعبارة أخرى ، يفسر التغير في سعر الفائدة ما مقداره حوالي ٥٢% من التغير في التضخم.

- معامل المرونة بين التضخم وسعر الفائدة
المعادلة غير معنوية ومن ثم لا يجب حساب المرونة

$$\partial I_k / \partial SK * Sk / I_k = -0.472$$

وهو ما يعني أنه بزيادة سعر الفائدة بمعدل وحدة واحدة (١%) ينخفض التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٤٧% تقريباً والعكس صحيح ، أو بعبارة أخرى ، بإنخفاض سعر الفائدة بمعدل وحدة واحدة (١%) ، يرتفع التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٤٧% تقريباً.

٤- قياس أثر الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) علي التضخم في الكويت

ولقياس أثر الناتج المحلي الإجمالي علي معدل التضخم في الكويت خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠٠١ ، وباستخدام

النقود بمقدار مليار جنيه زاد معدل التضخم بمقدار ٠.٠٦٤%، كما اتضح أيضا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وبلغ معامل الإنحدار -٠.٦٤.٢٨٤ أى أنه كلما زاد سعر الصرف بمقدار جنيهه مقابل الدولار انخفض معدل التضخم بمقدار ٠.٦٤.٢٨٤%، كما تبين من نفس الجدول وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وبلغ معامل الإنحدار ٠.٥٢٩ أى أنه كلما زاد سعر الفائدة بمقدار ١% زاد معدل التضخم بمقدار ٠.٥٢٩%، كما اتضح أيضا وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي ومعدل التضخم وبلغ معامل الإنحدار -٠.٥٤٨ أى أنه كلما زاد الناتج المحالى بمقدار مليار جنيهه انخفض معدل التضخم بمقدار ٠.٥٤٨%،

التغير في معدل التضخم في الكويت والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى.

- معامل المرونة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي المعادلة غير معنوية ومن ثم لايجب حساب المرونة

$$\partial Ik / \partial GK * Gk / IK = 0.855$$

وهو ما يعني أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة (مليار دولار) يزيد التضخم في الكويت بما مقداره ٠.٨٦ % تقريبا.

ثالثا: الآثار الكلية للمتغيرات المستقلة المدروسة (كمية عرض النقود، سعر الصرف ، سعر الفائدة، الناتج المحلي) على معدل التضخم

أوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) وجود علاقة طردية بين كمية عرض النقود ومعدل التضخم وبلغ معامل الإنحدار ٠.٠٦٤ أى أنه كلما زاد عرض

جدول رقم (٧) العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين معدل التضخم

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 03/13/23 Time: 22:44				
Sample: 2001 2021				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	85.31531	20.56089	4.149398	0.0008
كمية عرض النقود	0.064257	0.032385	1.984188	0.0647
سعر الصرف	-284.6378	66.27784	-4.294615	0.0006
سعر افائدة	0.529365	0.246842	2.144550	0.0477
الناتج المحالى	-0.054778	0.028161	-1.945191	0.0695
R-squared	0.760773	Mean dependent var		3.124286
Adjusted R-squared	0.700967	S.D. dependent var		2.272522
S.E. of regression	1.242704	Akaike info criterion		3.476714
Sum squared resid	24.70902	Schwarz criterion		3.725409
Log likelihood	-31.50549	Hannan-Quinn criter.		3.530687
F-statistic	12.72055	Durbin-Watson stat		1.717202
Prob(F-statistic)	0.000076			

المصدر: إختبارات EVIEWS

والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة
دكتوراه غير منشورة، كلية . الإدارة والاقتصاد،
الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ١١١١ ، ص
٣٣

١٥. غازي حسين عناية : **التضخم المالي**، مؤسسة شباب
الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص ٩، ١٠.
١٦. مايكل ابدجمان : **الإقتصاد الكلي- النظرية
والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار
المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص.٣٦٤.
١٧. محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات
الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في
الجمهورية اليمنية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،
٢٠٠٤ ص ٣١
١٨. محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات
التمية، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٢ ، ص ص
١٩١-١٩٢

المراجع الإنجليزية:

19. Demonic Serves Spa and Agenize del
Demonic : **The property market and
economy of Turkey**, Monism –
Societal Di Study Economici S.P.A.
Strada Maggiore, Bologna,
Italy,2007, p.5.
20. Duygu Cagman : **Bank Merger and
Acquisitions: Evidence from Turkey**
, Universiteit van Amsterdam, Faculty
of Economics and
Business ,2009
21. **Hanck, Christoph.** 2010
“Nonstationary-Volatility Robust Panel
Unit Root Tests and the Great,
Moderation.” *Journal of Economic
Literature*, E31, O40, C12, C23.
22. Jönsson: **Mussel meal in poultry diets**,
Doctoral diss, Dept. of Animal
Nutrition and Management, SLU. Acta
Universitatis agriculturae Sueciae, vol.
2009,p.83.
23. Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and
Shinn (KPSS), 1992.
24. The Opening Address of the Forum on
Corporate Governance and the
Banking and Financial Institutions,
pp.4,5.
25. U.S. Department of State: **Investment
Climate Statement** ,June 2014,p.1.

المراجع :

المراجع العربية :

١. أمية طوقان : **دور البنوك المركزية في إرساء
السياسة النقدية**، مؤتمر "مستجدات العمل
المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية
والعالمية"، ٢٠٠٥.
٢. بسطام عبود الجنابي : **السياسة المصرفية** ، إتحاد
المصارف العربية، العدد ٤٢٣، فبراير ٢٠١٦،
ص.١٧.
٣. بسطام عبود الجنابي : **السياسة المصرفية** ، إتحاد
المصارف العربية، العدد ٤٢٣، فبراير ٢٠١٦
٤. بنك الكويت المركزي : **التقرير الإقتصادي للعام
٢٠١٤، ٢٠١٥**، ص.٥٣.
٥. بنك الكويت المركزي : **التقرير الإقتصادي للعام
٢٠١٤، ٢٠١٥**، ص.٥٣.
٦. **جاسم حسين : تقارير التنوع الاقتصادي لدول
مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات،
أغسطس ٢٠١٤، ص.٢.
٧. حنان باكور: **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات
العولمة المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم
الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،
٢٠١٤، ص.١٤.
٨. حورية حماني : **آليات رقابة البنك المركزي علي
البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر**، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦،
ص.٥.
٩. سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج
الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكويت
للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد،
جامعة واسط، العراق، العدد ٢، ٢٠٠٢، ص ٩
١٠. صالح خالص : **تقييم كفاءة الأداء في القطاع
المصرفي**، ملئقي المنظومة المصرفية الجزائرية
والتحولات الإقتصادية، الواقع والتحديات، ٢٠١٢،
ص.٣٨١.
١١. صندوق النقد العربي : **التقرير الإقتصادي العربي
الموحد ٢٠١٥**، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية
المتحدة، ٢٠١٦، ص ص.١٥٦، ١٥٧.
١٢. صندوق النقد العربي: **تطور الأداء والإصلاحات في
القطاع المصرفي في الدول العربية**، تقرير ٢٠٠٨،
الفصل العاشر، ص.١٧٣.
١٣. طلال دهراب الكعبي : **تعزيز الإستقرار المالي ،
قطاع البحوث والمعلومات**، مجلس الأمة الكويتي،
نوفمبر ٢٠٠٩، ص ص ١-٣.
١٤. عمر رارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح
الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام

جدول ملحق رقم (١) تطور متغيرات الدراسة في الكويت خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١)

السنة	معدل التضخم %	كمية عرض النقود (مليار دولار)	سعر الصرف مقابل الدولار	سعر الفائدة %	ناتج محلي إجمالي (مليار دولار)
٢٠٠١	٢.٦٩	٢٤.٧٢	٠.٢٩٨	٦.٥٣	٢٧.٢
٢٠٠٢	٣.٥٥	٢٤.٤٩	٠.٢٩٩	٦.٠٥	٣١.٥
٢٠٠٣	٠.٦٨	٢٥.١٥	٠.٣٠٣	٥.٩٣	٣٠.٤
٢٠٠٤	٠.١٣	٢٤.٧٥	٠.٣٠٥	٦.٣٢	٢٥.٩
٢٠٠٥	٢.٩٩	٢٥.٢١	٠.٣٠٤	٥.٧٦	٣٠.١
٢٠٠٦	١.٨١	٢٦.٦٠	٠.٣٠٧	٥.٨٩	٣٧.٧
٢٠٠٧	١.٣٠	٣٠.٠٣	٠.٣٠٧	٤.٤٧	٣٤.٩
٢٠٠٨	٠.٨٩	٣١.٧١	٠.٣٠٤	٣.١٥	٣٨.١
٢٠٠٩	٠.٩٦	٣٤.٩٢	٠.٢٩٨	٢.٤٢	٤٧.٩
٢٠١٠	١.٢٥	٣٩.٦٢	٠.٢٩٥	٢.٦٥	٥٩.٤
٢٠١١	٤.١٤	٤٤.٨٢	٠.٢٩٢	٣.٤٧	٨٠.٨
٢٠١٢	٣.٠٦	٥٥.١٠	٠.٢٩	٤.٩٢	١٠٢
٢٠١٣	٥.٤٨	٦٦.٩٢	٠.٢٨٤	٥.٤٥	١١٥
٢٠١٤	١٠.٥٨	٨١.٤٤	٠.٢٦٩	٤.٨١	١٤٧
٢٠١٥	٤.٦١	٨٦.٥٩	٠.٢٨٨	٢.٨٣	١٠٦
٢٠١٦	٤.٥٠	٨٩.١٢	٠.٢٨٧	٢.٣٤	١١٥
٢٠١٧	٤.٩١	١٠٠.٥١	٠.٢٧٦	٢.١٦	١٥٤
٢٠١٨	٣.٢٠	١٠٥.٥٠	٠.٢٨	٢.٠٤	١٧٤
٢٠١٩	٢.٧٠	١١٤.٢٢	٠.٢٨٤	٢.٠٢	١٧٤
٢٠٢٠	٢.٩١	١١٨.٤١	٠.٢٨٥	٢.٠٢	١٦٤
٢٠٢١	٣.٢٧	١١٣.٤٩	٠.٣٠١	٢.٠٣	١١٣

المصدر: بيانات البنك الدولي، تحديث ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢

An analytical study to measure the impact of the banking system in reducing inflation in Kuwait

Al-Hawraa Najaf Ghuloom Muhammad Hassan Jamal

Abstract:

This research aimed to: study the evolution of the inflation rate, the amount of money supply, the exchange rate, the interest rate, and the gross domestic product, and test the stability of (Stationary) data in Kuwait, and measure the effect of independent variables on the dependent variable (inflation rate) in Turkey, and estimate the coefficient of flexibility between the study variables. The research hypotheses were represented in the first hypothesis: there is an effect of the amount of money supply on inflation in Kuwait, the second hypothesis: there is an effect of the exchange rate on inflation in Kuwait, the third hypothesis: there is an effect of the interest rate on inflation in Kuwait, and the fourth hypothesis: there is an effect of the GDP on inflation in Kuwait, and the data of the study were obtained using the following sources: reports issued by the World Bank, the International Monetary Fund, the World Trade Organization, and various international political and economic organizations, and various Arab and foreign references (letters - books - diaries - reports ... etc.).

The main findings of the research were: There is a relationship between inflation and the amount of money supply in Kuwait during the study period. In other words, the change in the amount of money supply explains about 52% of the change in inflation, and there is a relationship between inflation and GDP in Kuwait during the study period. In other words, the gross domestic product explains 25% of the change in the inflation rate in Kuwait, and the remaining percentage is due to other variables, and there is a relationship between inflation and the interest rate in Kuwait during the study period. In other words, the change in the interest rate explains about 52% of the change in inflation, and there is a relationship between inflation and the exchange rate in Kuwait during the study period. In other words, the exchange rate explains 56% of the change in the inflation rate in Kuwait, and the rest is due to other variables.